

	مقدمة
	باب تمهيدي
٥	١- تعريف التحكيم
١١	٢- الطبيعة القانونية للتحكيم
١١	أولاً: نظرية الطبيعة التعاقدية للتحكيم
١٩	ثانياً: نظرية الطبيعة القضائية للتحكيم
٢١	ثالثاً: نظرية الطبيعة المختلطة للتحكيم
٢٣	رابعاً: رأينا الخاص
٢٧	٣- نبذة تاريخية عن التحكيم
٢٩	أ - بداية التحكيم
٣٤	ب- التحكيم عند قدماء المصريين
٣٥	ج - التحكيم عند الإغريق و الرومان
٣٧	د - التحكيم في الفقه الإسلامي
٣٨	١ - القرن الكريم
٤١	٢ - السنة النبوية
٤٢	٣ - الإجماع وعمل الصحابة
٤٣	٤- تطور التنظيم التشريعي للتحكيم في مصر
٤٤	٥- تطور التنظيم التشريعي للتحكيم في فرنسا
٤٧	٦- أنواع التحكيم
٥١	أ- التحكيم الحر و التحكيم المؤسسي
٥٥	ب- التحكيم الاختياري و التحكيم الإجباري
٥٨	ج- التحكيم بالقضاء و التحكيم مع التفويض بالصلاح
٦٣	د- التحكيم الداخلي و التحكيم الدولي و الأجنبي
٦٦	



رقم الصفحة

الموضوع

٧٥ الباب الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث الأشخاص

الفصل الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري بالنسبة للأشخاص الطبيعية

٧٩

٨٠

٨٠

المبحث الأول : أهلية الاتفاق علي التحكيم

- فكرة عامة عن الأهلية

المطلب الأول : الأهلية الواجب توافرها عند الاتفاق علي التحكيم

٨١

في قانون التحكيم المصري و القانون المقارن

المطلب الثاني : حالات عدم توافر الأهلية المتطلبية في الاتفاق

٨٥

علي التحكيم

٨٥

أولاً : اتفاق عديم الأهلية علي التحكيم

٨٧

ثانياً : القاصر ( الصبي المميز ناقص الأهلية )

٩٠

ثالثاً : السفه و ذو الغفلة

٩٢

رابعاً : إفلاس التاجر و أثره في الاتفاق علي التحكيم

٩٤

خامساً : أثر وفاة المحكم علي اتفاق التحكيم

٩٦

- الجزاء المترتب علي توافر شرط الأهلية المنصوص عليها في القانون

١٠٠

المبحث الثاني : سلطة إبرام اتفاق التحكيم

١٠١

المطلب الأول : الصفة بحكم الاتفاق

١٠٥

المطلب الثاني : الصفة بحكم القانون

١٠٧

المطلب الثالث : الصفة بحكم القضاء

١٠٩

المبحث الثالث : التحكيم متعدد الأطراف و أثره علي الغير

١٠٩

المطلب الأول : اتفاق التحكيم متعدد الأطراف

١١٤

المطلب الثاني : آثار اتفاق التحكيم ( متعدد الأطراف ) علي الغير

## الموضوع

رقم الصفحة

- الفصل الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم بالنسبة للأشخاص الاعتبارية
- ١١٨
- المبحث الأول : الأشخاص الاعتبارية العامة
- ١١٩
- المطلب الأول : أهلية الأشخاص الاعتبارية العامة في إبرام اتفاق التحكيم
- ١٢٠
- أولاً : الأهلية
- ١٢١
- ثانياً : الحصانة القضائية
- ١٢٤
- المطلب الثاني : موقف القاتون المصري و القانون المقارن من أهلية الأشخاص الاعتبارية العامة في الاتفاق علي التحكيم
- ١٢٨
- أولاً : القانون المصري
- ١٢٨
- ثانياً : لقوانين الأخرى - فرنسا- الكويت- السعودية - ليبيا
- ١٣٠
- المطلب الثالث : بعض التطبيقات العملية لأشهر القضايا التحكيمية بالنسبة للأشخاص الاعتبارية العامة
- ١٣٤
- ١- قضية هضبة الأهرام
- ١٣٤
- ٢- تحكيم هيئة التصنيع العربية
- ١٤٦
- ٣- قضية Elf Aquitaine
- ١٤٧
- ٤- قضية San Carlo
- ١٤٩
- ٥- قضية SGTM الفرنسية
- ١٥٠
- المبحث الثاني : الأشخاص الاعتبارية الخاصة
- ١٥٤
- ١- الأهلية
- ١٥٥
- ٢- سلطة إبرام اتفاق التحكيم
- ١٥٨
- ٣- أثر اتفاق التحكيم الذي يبرمه الشخص الاعتباري الخاص
- ١٦٢

٧٧٧

٧١٢  
٧١٢  
٧١٢

تمت

رقم الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني
١٦٦	نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث الموضوع
١٦٨	الفصل الأول : تعيين موضوع لنزاع ( محل التحكيم )
١٦٩	المبحث الأول : تحديد موضوع النزاع
	المبحث الثاني : الجزاء المترتب علي عدم تحديد موضوع النزاع
١٧٥	و التقيد به
١٧٥	١- بالنسبة لاتفاق التحكيم
١٧٨	٢- بالنسبة لحكم التحكيم
١٨٢	الفصل الثاني : قابلية النزاع لأن يكون محلاً لاتفاق التحكيم
١٨٧	المبحث الأول : المنازعات التي لا يجوز أن تكون محلاً للتحكيم
١٨٨	المطلب الأول : المسائل المتعلقة بالنظام العام
١٩٣	المطلب الثاني : المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية
١٩٦	المطلب الثالث : المسائل المتعلقة بالتجريم والعقاب
٢٠٣	المطلب الرابع : مسائل أخرى لا يجوز التحكيم فيها
٢٠٤	١- المنازعات المتعلقة بإجراءات التقاضي والتنفيذ
٢٠٤	٢- المسائل المستعجلة
٢٠٦	٣- إيجار الأماكن
٢٠٧	٤- الحقوق الناشئة عن عقد العمل
٢١٠	المبحث الثاني : المنازعات التي يجوز أن تكون محلاً لاتفاق التحكيم
	المطلب الأول : الموضوعات التي يجوز الاتفاق علي التحكيم
٢١٢	بشأنها في القانون المصري
	المطلب الثاني : الموضوعات التي يجوز الاتفاق علي التحكيم
٢١٧	بشأنها في فرنسا
٢٢٢	المطلب الثالث : اتفاق التحكيم والعقود الإدارية
٢٢٢	أولاً : في مصر
	ثانياً : في فرنسا
	الموضوع
	٢٣٧
	رقم الصفحة

٢٤٣	الفصل الثالث : صور لأهم التطبيقات العملية لموضوعات التحكيم
٢٤٤	المبحث الأول : التحكيم في المنازعات المصرفية
٢٥٠	المبحث الثاني : التحكيم في منازعات عقود الطاقة
	المبحث الثالث : التحكيم في عقود البناء و التشغيل و التسليم
٢٥٨	BOT,BOOT
٢٦٣	المبحث الرابع : التحكيم في العقود البحرية
	الباب الثالث : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث
٢٦٨	المكان و الزمان ( و القانون واجب التطبيق )
	الفصل الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٢٧١	من حيث المكان
	المبحث الأول : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري
٢٧٣	علي التحكيم الذي يجري داخل مصر
٢٨٦	المطلب الأول : لقانون واجب التطبيق علي الإجراءات
	١ - حالة اتفاق الأطراف علي القواعد أو القانون
٢٨٨	المطبق علي الإجراءات
	٢ - حالة الاتفاق علي إخضاع إجراءات التحكيم لمراكز
٢٩٩	و هيئات التحكيم
٣٠٣	أ - نظام التحكيم وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية
	ب - نظام التحكيم وفقاً لمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم
٣٠٧	التجاري الدولي
٣١١	٣ - حالة لختيار المحكم للقانون واجب التطبيق علي الإجراءات

رقم الصفحة

الموضوع

- المطلب الثاني : القانون واجب التطبيق علي موضوع النزاع ٣١٧
- ١- حالة اتفاق الأطراف علي القانون المطبق علي موضوع النزاع ٣١٨
- ٢- حالة عدم اتفاق الأطراف علي القانون المطبق علي موضوع النزاع ٣٢٢
- ٣- المبادئ الواجب علي الهيئة مراعاتها عند الفصل في موضوع للنزاع ٣٢٦
- ٤- سلطة هيئة التحكيم بالفصل طبقاً لقواعد العدل و الإنصاف عند تفويضها بالصلح ٣٢٨
- المبحث الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري علي التحكيم الذي يجري خارج مصر ٣٣٢
- الفصل الثاني : نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم المصري من حيث لزمان ٣٣٧
- المبحث الأول : نطاق تطبيق القانون علي التحكيم التي تمت قبل صدور ٣٣٩
- المبحث الثاني : نطاق تطبيق القانون علي التحكيم القائمة وقت صدوره أو تلك التي بدأت بعد نفاذه ٣٤٢
- الخاتمة ٣٤٥